

التصنيفات: وظيفة عامة

الجهة المصدرة: العراق - اتحادي

نوع التشريع: قانون

رقم التشريع: ٧٧

تاريخ التشريع: ١٩٦٥/١٩/٤

سريان التشريع: ساري المفعول

عنوان التشريع: قانون التعديل السابع لقانون الملاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠

المصدر: الوقائع العراقية - رقم العدد: ١١١٤ | تاريخ: ١٩٦٥/١٧/٥ | عدد الصفحات: ٢ | رقم الجزء: ١  
مجموعة القوانين والانظمة - | تاريخ: ١٩٦٥ | رقم الصفحة: ٣٥٢

#### استناد

باسم الشعب  
رئاسة الجمهورية  
استنادا إلى أحكام [الدستور المؤقت](#) وبناء على ما عرضه وزير المالية وبموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني لقيادة الثورة .  
صدق القانون الآتي :

#### المادة ١

يضاف العنوان الآتي إلى الوظائف العامة – القسم الثاني –  
١ - الوظائف التعليمية  
الحد الأدنى  
عنوان الوظيفة والأعلى للراتب  
رئيس المجلس الأعلى للبحوث خاصة  
العلمية

#### المادة ٢

يعتبر راتب وظيفة ( رئيس التدوين القانوني ) الواردة في الفقرة ( ١٢ ) من جدول الوظائف الخاصة الملحق بالقانون من الدرجة الخاصة ويعدل الجدول بموجب ذلك .

#### المادة ٣

يضاف العنوان الآتي إلى الوظائف الخاصة رقم ٨/ مديرية ضريبة الدخل العامة .  
الحد الأدنى  
عنوان الوظيفة والأعلى للراتب  
مفتش ضريبة دخل ٥٠ – ١٢٠ ديناراً

#### المادة ٤

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### المادة ٥

على الوزراء تنفيذ هذا القانون .  
كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٨٤ المصادف لليوم التاسع عشر من شهر نيسان لسنة ١٩٦٥ .

المشير الركن  
عبد السلام محمد عارف  
رئيس الجمهورية  
ناجي طالب  
وزير الخارجية  
الفريق  
طاهر يحيى  
رئيس الوزراء  
محسن حسين الحبيب  
وزير الدفاع  
صباحي عبد الحميد  
وزارة الداخلية  
شكري صالح زكي  
وزير التربية  
عبد الستار علي الحسين  
وزير العدل  
شامل السامرائي  
وزير الصحة  
ووكيل وزير الثقافة  
والإرشاد  
عبد الفتاح الالوسي  
وزير الإشغال والإسكان  
ووكيل وزير المواصلات  
والشؤون البلدية والقروية  
عبد الصاحب العلوان  
وزير الإصلاح الزراعي  
عبد الكريم هاني  
وزير العمل والشؤون  
الاجتماعية  
ووكيل وزير المالية  
عبد الحسن زلزلة  
وزير التخطيط  
مصلح النقشبندى  
وزير الأوقاف  
نشر في الوقائع العراقية عدد ١١١٤ في ١٧ - ٥ - ١٩٦٥

#### الأسباب الموجبة

#### الملحق

- ١ - بالنظر لأهمية وظيفة رئيس المجلس الأعلى للبحوث العلمية ووظيفة رئيس التدوين القانوني وضرورة اشغالهما بالموظفين ذوي الكفاءة والمقدرة فقد اعتبر عنوانهما من الدرجات الخاصة .
  - ٢ - بالنظر الى الحاجة الى تقوية جهاز الرقابة والتفتيش في مديرية ضريبة الدخل العامة وملينة بعناصر ذات كفاءة واختصاص فقد أضيف العنوان المذكور .
- وكل ما تقدم شرع هذا القانون .